أثر تعويم سعر الصرف للجنيه المصرى على عناصر القوائم المالية
فى إطار معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣)
(أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية)
دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية

الدكتور

طارق عبد العظيم يوسف الرشيدى

المدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة دمياط

الدكتورة

داليا عادل عباس السيد

الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة دمياط

الملخص Abstract

الهدف من هذا البحث هو التعرف على الآثار المترتبة على تعويم سعر الصرف للجنيه المصرى على عناصر القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والمعالجات المحاسبية وآثارها الناتجة عن هذا القرار الاستثنائى فى ضوء الملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) والصادر فى فبراير ٢٠١٧.

وتشير النتائج الى تباين أثر تعويم سعر الصرف للجنيه ما بين الربح والخسارة مع تركز الربح فى شركات القطاع العقارى والخسارة فى شركات الأسمنت والأغذية، بالاضافة الى تباين المعالجات التى اختارتها الشركات وفقا لما ورد بالملحق رقم (أ) فى ضوء ظروف كل شركة والتى ساعدت بالفعل فى الحد من الآثار السلبية لقرار التعويم.

ويوصى الباحثان بأخذ الحيطة والحذر فيما يتعلق بالآثار المترتبة على قرار التعويم على عناصر القوائم المالية للشركات وما تبعها من معالجات محاسبية مع الأخذ فى الاعتبار أنها معالجات استثنائية، كما يجب توخى الحذر عند اجراء المقارنات المختلفة بين نتائج أعمال الشركات للفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٧ حيث أن بعض هذه الشركات اختار التطبيق الجزئى و/أو الكلى للمعالجات الواردة بالملحق وبعضها لم يطبقها نهائيا لأنها معالجات اختيارية .

المصطلحات الأساسية فى البحث:

تعويم سعر الصرف للجنيه، معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥، الأصول المؤهلة للتعديل، القوائم المالية، الدخل الشامل الآخر.

المقدمة:

أصدر البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ قراراً بتعويم أسعار صرف العملات الأجنبية فى السوق المصرى أو ما يعرف "بتعويم الجنيه" للمرة الثانية فى تاريخ الاقتصاد المصرى[١]، في محاولة لإعادة الاستقرار في سوق الصرف المصرية ، ومن ثم تقليص الدور الذي تلعبه السوق الموازية في تسريح انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، ما ترتب عليه تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة ٤٨ %. ويعنى تعويم الجنيه أن قوى السوق هى التى تتحكم في تحديد أسعار التداول يومياً تبعاً لظروف العرض والطلب من بنك لآخر. وقد جاءت هذه الخطوة ضمن حزمة من قرارات برنامج إصلاح متكامل لتوفير تمويل يسد فجوة الموارد الدولارية، ومواجهة زيادات الأسعار واختفاء السلع وتزايد الواردات والاستهلاك وبالتالي استمرار التضخم بهدف أن يضع هذا القرار المسار الاقتصادي علي المنهج الصحيح.

وقد تأثرت عناصر القوائم المالية للشركات بشكل كبير حيث تغيرت نتائج الأعمال للفترة المالية التي يقع ضمنها تاريخ تحرير سعر الصرف، سواء بتحقيق خسائر ضخمة أو أرباح كبيرة بحسب مركز العملات الأجنبية لدى الشركة، كما تآكلت حقوق الملكية لبعض المنشآت التي سجلت خسائر فروق عملة خلال الفترة، بالإضافة إلى اختلاف قيم الأصول بشكل كبير عن قيمتها الجارية لانخفاض القوة الشرائية.

وتأكيدا لما تقدم فقد أظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة أوراسكوم للفنادق تحولها للخسائر نتيجة فروق العملة بلغت٥ ,٤٩٩ مليون جنيه في ٢٠١٦ مقابل أرباح بلغت ٢٠٦,١ مليون جنيه في ٢٠١٥، وأرجعت الشركة أنها حققت خسائر فروق عملة بقائمة الدخل المجمعة بلغت ١, ١٦٠ مليون جنيه ناتجة عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات النقدية، كما أظهرت المؤشرات المالية المجمعة لشركة أورنج مصر للاتصالات ارتفاع خسائرها بنسبة ٤٦,٢٣% وذلك خلال الربع الأول من ٢٠١٧ حيث بلغ صافي الخسائر بلغت ٢٨٦,٠٤ مليون جنيه مقابل أرباح بلغت ٢١,٧ مليون جنيه في الربع المقارن من العام السابق نتيجة فروق العملة.

---

١ صدر اول قرار بتعويم الجنيه المصرى فى ٢٩ يناير عام ٢٠٠٣ حيث أعلن رئيس الوزراء الأسبق وقتها تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار وقد نتج عن هذا القرار أن ارتفع سعر الدولار ما يقرب من ٥٠% من سعره، حيث كان سعر الدولار وقتها ٣,٤٠ جنيه في الأسواق قبل قرار التعويم ثم ارتفع بعد قرار التعويم ليصل إلى ٥,٥٠ جنيه ثم أرتفع مرة أخري ليصل إلى ٧ جنيهات ثم انخفض واستقر في النهاية عند ٦,٢٠ جنيه.

كما تأثرت الشركات العاملة خارج السوق المصرى ومن ذلك أعلنت الشركة الكيميائية السعودية عن تأثر أعمالها في مصر سلبا بقرار تعويم الجنيه المصري حيث تراجعت الأرباح النهائية بنسبة ٤٥,٢٤% خلال العام المالي ٢٠١٦ نتيجة لخسائر فروق العملة في مصر وارتفاع خسائر إعادة تقويم العملات الأجنبية لدى إحدى الشركات التابعة لها في مصر.

واستلزم الأمر معالجة هذه الآثار السلبية وفتح المجال أمام تمرير إجراءات الإصلاح الاقتصادي حتى يتسنى تهيئة مناخ الأعمال بما يتواءم مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة، ومن هنا ظهر تساؤل أساسى فى هذا المجال مؤداه: فيما إذا كان تطبيق معايير المحاسبة المصرية بدون إجراء أي تعديلات عليها سوف يؤدي إلى عرض عادل ومعبر للقوائم المالية عن المراكز المالية للمنشآت ونتائج أعمالها ومدى قدرة مستخدمي هذه القوائم المالية على تحليل وفهم المعلومات المقدمة فيها وتمكينهم من اتخاذ قرارات اقتصادية مناسبة؟

وللإجابة عن التساؤل السابق صدر قرار وزيرة الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ فى ١٥ فبراير ٢٠١٧ بإضافة الملحق رقم (أ) يضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تعويم سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية. وبالتالى رأى الباحثان توضيح أثر التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية نتيجة تحرير سعر الصرف فى ٣ نوفمبر ٢٠١٧ وفى ضوء معيار المصرى رقم (١٣) المعدل بعد إضافة الملحق رقم (أ) فى فبراير ٢٠١٧.

الدراسات السابقة:

ناقشت العديد من الدراسات منذ الثمانينيات من القرن الماضي مخاطر العملات الأجنبية، واهتمت الدراسات الرائدة بدراسة أثر تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية على قيم الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات باستخدام نماذج الانحدار وتوصلت إلى أن عوائد الأسهم من الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات ترتبط بشكل إيجابي إلى حد كبير بتقلب الدولار الأمريكي، كما تم دراسة الآثار المختلفة من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على مختلف الصناعات في الولايات المتحدة وكندا واليابان . وعلاوة على ذلك، فإنه بدراسة ١٧١ شركات متعددة الجنسيات فى اليابان وجد أن هناك حوالي ٢٥٪ من عوائد أسهم الشركات يرتبط بشكل إيجابي بالتغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية وتتزايد هذه الآثار مع زيادة حجم الشركة.

ووجدت نفس الآثار لحجم الشركة على عوائد أدسهم الشركات المدرجة في المملكة المتحدة (Morelli, ٢٠٠٧) وبدراسة العلاقة بين حركة سعر الصرف وقيمة الشركة بغض النظر عن نوع الشركة أو نوع الصناعة، وجد أن التعرض للتغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية يؤثر على قيمة الشركة(٢٠٠٦) Dominguez and Tesar . وفى غينيا تم دراسة مخاطر التعرض للتغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية للشركات المدرجة وأظهرت النتائج أن حوالي ٥٥٪ من الشركات تتعرض لتذبذب الدولار الأمريكي و حوالى ٣٥٪ من الشركات تتعرض للتذبذب أمام العملة البريطانية Salifu, Osei, and) Adjasi, ٢٠٠٧). وعلاوة على ذلك، وجد أن تباين سعر الصرف كان مرتبطا بشكل كبير بمعدل نمو الاحتياطي الأجنبي وعائد مؤشر الأسهم (Chen and Kuo, ٢٠١٦). هذا بالإضافة إلى دراسة كفاءة استخدام مشتقات العملة للحد من تأثير تقلبات العملة على وأداء الصناعات الكيميائية المتقدمة في بنغلاديش (Jahan, ٢٠١٦).

من ناحية أخرى، وجد فى استراليا أن تقلبات أسعار الصرف بين الدولار الاسترالي مقابل العملات الرئيسية فى صناعة التعدين تؤثر على أرباح الشركات، ولذلك تم توصية الشركات بمحاولة ايجاد بعض الاستراتيجيات لإدارة مواقف العملات الأجنبية من أجل تجنب الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف ومن ثم التأثير بالسلب على أداء الشركة. ووجد أن الشركات المحلية فى الولايات المتحدة تواجه مخاطر أكبر من التعرض للتغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالمنشآت متعددة الجنسية وربما يكون ذلك بسبب الاعتماد على المزيد من مشتقات العملات الأجنبية بالاضافة الى وجود مهارات تداولية أكبر للحد من مخاطر صرف العملات الأجنبية فى الشركات متعددة الجنسيات (Aggarwal and Harper, ٢٠١٠). وفي غينيا وجد أن حركة سعر الصرف تؤثر على جودة أصول المصارف(Nyark et al., (٢٠١٤) .

وينشأ التعرض للمخاطر من معاملات العملات الأجنبية والتي تستخدم فيها شروط التمان وتتطلب التسوية بعملة أجنبية، أو أن يكون هناك فرق بين أسعار الصرف وقت الدخول في الصفقة والوقت الذي تكتمل فيه حيث تشمل هذه المعاملات تسوية ما من خلال تحصيل الديون أو سداد الالتزامات بعملة أجنبية (Bogićević (٢٠١٣). وقد قدمت العديد من الدراسات الكثير من الأمثلة على مخاطر الصفقات التى تتم بالعملات الأجنبية من خلال التجارة عبر الحدود والاقتراض والإقراض بالعملات الأجنبية وأنشطة الشراء والبيع المحلية للشركات التابعة الأجنبية، أو من خلال إضافة الأرباح إلى الشركة

الأم من الشركة التابعة الأجنبية كمصدر آخر لتعرض المعاملات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات(Dhanani (٢٠٠٣) and Roberts et al. (٢٠٠٨)).

وعادة ما تتم العمليات المتعلقة بالمبيعات والمشتريات والمعاملات المتعلقة بالإقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية بشكل منتظم والتى تتغير قيمتها نتيجة تقلبات العملة الأجنبية وتؤثر فى قيمة العملة المحلية لمبيعات الصادرات ومشتريات الواردات (Doupnik& Perera ٢٠٠٧). ومن ثم فإن قيمة المخزون للمستورد أو السلع المباعة على الحساب للمصدر قد ينتج عنها خسارة عندما يتغير سعر الصرف بين تاريخ المعاملة وتواريخ التسوية.

وهذا الاختلاف يؤثر على التدفقات النقدية والذى يتم الاعتراف به كأرباح أو كخسائر في أسعار الصرف في قائمة الدخل. ونظرا لأن هذا الاختلاف ينشأ عن معاملات بالعملات الأجنبية، فإنها تعالج على أنها أرباح أو خسائر في المعاملات (Choi & Meek ٢٠٠٨).

ويحدث خطر العمليات عندما تتأثر التدفقات النقدية من معاملات العملة الأجنبية بالتغيرات فى أسعار الصرف وتنشأ من التدفقات النقدية غير المحمية (Nobes & Parker ٢٠١٠). ويتعرض المستورد / المصدر لخطر انخفاض أو ارتفاع قيمة العملة الأجنبية بين تاريخ الشراء / البيع وتاريخ السداد (Hoyle et al. ٢٠٠٤).

وينظم المعيار المحاسبى الدولي رقم (٢١) IAS ٢١ بعنوان "آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية" المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية (IASB, ٢٠١٢). ووفقا لهذا المعيار يتم الاعتراف المبدئي بالمعاملات بالعملات الأجنبية كما ورد بالفقرات (٢٠-٢٢)، والإفصاح عنها في نهاية فترات التقارير اللاحقة كما ورد بالفقرات (٢٣-٢٦) .كما أنه يجب تسجيل معاملات الصفقات الأجنبية مبدئيا بالعملة الوظيفية من خلال تطبيق سعر الصرف الفوري في تاريخ الصفقة. وفي نهاية فترة التقرير اللاحقة، ينبغي إعادة تقييم البنود النقدية بالعملات الأجنبية (حسابات العملاء والدائنين بالعملة الأجنبية) باستخدام أسعار الصرف السائدة فى تاريخ الإقفال والذى يمكن أن ينتج عنه أرباح أو خسائر. (Walton, et al.,٢٠٠٣, Cotter ٢٠١٢)

ويشير المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ للاعتراف بفروق الصرف فى الفقرات (٢٧ - ٣٤) . ويجب التمييز بين الأرباح أو الخسائر المحققة الناتجة عن المعاملات (والتي تؤثر على التدفقات النقدية) والأرباح أو الخسائر غير المحققة (والتي ليس لها تأثير على التدفقات النقدية). وبالتالى يمكن تحديد الأرباح أو الخسائر المحققة بسهولة.

ووفقا لأساس الاستحقاق المحاسبى فإنه ينبغي الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات في صافي الدخل. وبعبارة أخرى، ينبغي الاعتراف بأرباح (خسائر) المعاملات والتى لا يترتب عليها حدوث تدفقات نقدية من المعاملات بالعملات الأجنبية في تلك الفترة المحاسبية، في حين أن الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات تؤثر مباشرة على ربحية المؤسسة، فإن الأرباح أو الخسائر المحققة والناتجة عن المعاملات الناتجة عن أي تغيير في سعر الصرف بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ السداد لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية للشركة وربحيتها.

وقد اتضح أن التعرض لخطر المعاملات بعملات أجنبية يحدث عندما تقترض الشركات العملات الأجنبية و/أويكون لديها قروض بالعملة الأجنبية. فعندما تقترض الشركات عملات أجنبية من المقرضين الأجانب فإنها تواجه التعرض لمخاطر تتعلق بالتغير فى قيمة هذه الالتزامات. وفي هذه الحالة، يتم التعبير عن كل من أصل الدين والفائدة على رأس المال بالعملة الأجنبية. ومن ناحية أخرى، عندما تقوم المؤسسات بإقراض العملات الأجنبية، تكون قيمة الأصل الذى تم اقراضه (أوراق القبض) والفائدة المستحقة بالعملات الأجنبية (Doupnik and Perera ٢٠٠٧). وبغض النظر عن المكان الذي تنشأ فيه، يجب تحديد مخاطر المعاملات بالعملات الأجنبية وقياسها وإدارتها.

ويتضح كنتيجة من الدراسات السابقة أنها ركزت على الآثار المترتبة على التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية فى العديد من الدول وبالتطبيق على العديد من الصناعات فى ضوء معيار المحاسبة الدولى رقم (٢١) والذى يقابله معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل لسنة ٢٠١٥ ولكنها لم تتناول فى أى دراسة منها أثر تعويم عملتها المحلية أو تحرير سعر الصرف على عناصر القوائم المالية حيث أنه قرار استثنائى يتعلق بالبيئة المصرية ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة مع مراعاة أنه لم يمر سوى شهرين على تاريخ اضافة الملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) فى محاولة لسد الفجوة البحثية فى هذا الصدد، مع امكانية استفادة الدول التى تتشابه فى ظروفها الاقتصادية مع مصر اذا ما قررت حكوماتها اتخاذ قرار بتحرير سعر الصرف بها.

وبناء على ما تقدم يمكن صياغة فرض البحث فيما يلى:

"لا يوجد أثر معنوى ذات دلالة احصائية بين تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية على عناصر القوائم المالية فى ضوء ملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة الدولى رقم (١٣) المعدل لسنة ٢٠١٧".

واختبار مدى صحة أو خطأ هذا الفرض يرتبط بالإجابة عن التساؤل الرئيسى التالى: ما هو أثر تعويم سعر الصرف للجنيه على عناصر القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية؟ بالاضافة الى التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هى أكثر القطاعات التى تأثرت بقرار تعويم سعر الصرف؟

٢- هل الأرباح او الخسائر الناتجة عن تعويم سعر الصرف يرتبط بنوع القطاع؟

٣- هل حقق التعديل الذى جاء بمعيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) بالنتائج المرجوة منه فى معالجة الآثار السلبية لتعويم سعر صرف الجنيه؟

٤- كيف يمكن الحد من الآثار السلبية لهذا القرار ان وجدت؟

٥- كيف يمكن الاستفادة من تجربة تعويم سعر الصرف على اعداد القوائم المستقبلية؟

وللاجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

أولاً: مدى الحاجة الى تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل لسنة ٢٠١٥ .

ثانياً: تحليل طبيعة معالجة آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية قى ضوء الملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل.

ثالثاً: الدراسة الميدانية.

أولاً- مدى الحاجة الى تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل لسنة ٢٠١٥ :

يتطلب معيار المحاسبة المصرية رقم (١٣) أن يتم الاعتراف بالمعاملات التي تتم بعملة تختلف عن عملة القيد، وذلك بسعر الصرف في تاريخ المعاملة، على أن يتم ترجمة الأرصدة التي سيتم سدادها أو تحصيلها بعملة أجنبية في تاريخ القوائم المالية بسعر الصرف في هذا التاريخ. وبذلك يكون الاعتراف الأولي للأصول المشتراة بعملة أجنبية وكذلك المبلغ المطلوب سداده عنها باستخدام سعر الصرف في تاريخ الاعتراف بالأصل. وقد تنشأ مراكز للعملات الأجنبية نتيجة البيع أو الشراء الآجل أو الاقتراض لأي غرض من أنشطة المنشأة بعملات أجنبية، الأمر الذي يترتب عليه تسجيل خسائر أو أرباح من التغيرات في أسعار الصرف إلى أن يتم تحصيل أو سداد أو تسوية تلك المراكز، ولا توجد أي اختلافات بالنسبة لمعالجة آثار التغيرات في سعر الصرف للعملات الأجنبية بين المعايير المصرية والدولية.

ولكن ترتب على تعويم سعر الصرف للجنيه حدوث آثارًا مباشرة علي عناصر القوائم المالية من ظهور خسائر أو أرباح غير حقيقية ناتجة عن ترجمة أرصدة الحسابات بالعملات الأجنبية مقابل الجنيه، وآثارًا غير مباشرة تتلخص في التضخم، انخفاض القوة الشرائية للجنية، وجود اختلاف جوهري بين القيمة الدفترية للأصول الثابتة وقيمتها السوقية وأصبحت حقوق الملكية لا تعبر عن صافي أصول المنشأة.

ونتيجة لذلك قامت لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين بدراسة الآثار المترتبة على تحرير سعر الصرف والمعالجات التي يمكن تطبيقها بأقل انحراف ممكن عن المعايير الدولية للتقارير المالية. وقد توصلت اللجنة إلى بعض المعالجات الخاصة التي يمكن للمنشآت التي يكون الجنيه المصري هو عملة القيد في دفاترها أن تطبقها بشكل اختياري بما يلائمها .وقد وافق مجلس إدارة الجمعية على رفع مشروع بهذه المعالجات الخاصة إلى اللجنة الرئيسية للمعايير والتي تم اعتمدتها بتاريخ اليوم ١٧ يناير ٢٠١٧ بعد إجراء بعض التعديلات عليها. وصدر قرار وزيرة الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ فى ١٥ فبراير ٢٠١٧ بإضافة الملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل والذى يضيف خيارا اضافيا مؤقتا للفقرة رقم "٢٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) المعدل "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء" ، والفقرة رقم "٢٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) المعدل الأصول الثابتة وإهلاكاتها" والفقرة رقم "٧٤" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) المعدل "الأصول غير الملموسة" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) "تكاليف الاقتراض"، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) المعدل والفقرة "١٢" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٦) المعدل "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية" (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، ٢٠١٧)

ويهدف هذا الملحق إلى ذلك وضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحرير سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية كما سيتضح فى العنصر الثانى. وتطبق المعالجة المحاسبية الواردة بالملحق المشار إليه على فى السنة المالية، أو جزء منها، التى تبدأ قبل تاريخ تحرير سعر الصرف فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وتنتهى في أو بعد هذا التاريخ. ولا يتم تعديل أرقام المقارنة للفترات السابقة بأثر التغير في طريقة قياس الأصول نظراً لما ذلك من تعقيدات حسابية ولما لذلك من أثر على تكلفة العمليات في الفترات السابقة وفى ضوء ما قد يتطلبه التعامل مع تلك المعالجات المحاسبية من وقت إضافى من الشركات المعنية به ومراقبى حساباتها، فقد

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٧ بمد مدة تقديم القوائم المالية للشركات المقيد أوراقها المالية بالبورصة المصرية لأسبوعين بحيث يكون تقديم القوائم المالية نصف السنوية عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ فى موعد غايته ٢٠١٧/٢/٢٨ بدلاً من ٢٠١٧/٢/١٤، كما يمكن تقديم القوائم المالية السنوية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ فى موعد غايته ٢٠١٧/٤/١٦ بدلاً من ٢٠١٧/٣/٣١.

ثانياً- تحليل طبيعة معالجة آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية قى ضوء الملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل:

خيارات التعامل مع الآثار المترتبة على تعويم أسعار صرف العملات الأجنبية فى ضوء ملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ - آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية وطبيعة الافصاح عنها حيث سمح الملحق رقم (أ) للشركات باختيار أحد بدائل ثلاثة بشكل جزئى أو كلى نوضحها فيما يلى:

الخيارالأول: الأصول الممولة بالتزامات بعملة أجنبية (رسملة فروق العملة)

يمكن للمنشأة التى قامت قبل تاريخ تحرير سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) ممولة بالتزامات بعملات أجنبية، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول فى تاريخ تحرير سعر الصرف بفروق العملة الناتجة (رسملة فروق العملة) - خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق -عن اعادة ترجمة رصيد الالتزام القائم المتعلق بها فى تاريخ تحرير سعر الصرف، وعن الجزء المسدد من هذا الالتزام خلال نفس الفترة بما لا يزيد علن مبلغ الزيادة التى قد تنتج فيما لو تم تعديل صافى القيمة الدفترية للأصل فى تاريخ تحرير سعر الصرف بنسبة التغيير فى سعر صرف العملة للالتزام من بداية الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة الخاصة، أو من تاريخ اقتناء الأصل اذا كان لاحقا، وحتى تاريخ سعر الصرف فيها، هذا ويتم اهلاك الزيادة فى تكلفة الأصل على العمر المتبقى له، ويمكن للمنشأة تطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدة، وفى هذه الحالة لا يسمح بتعديل تكلفة نفس الأصل وفقا للفقرة (١٤) من ملحق معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) والتى تنص على: "أنه طبقا لنموذج التكلفة المعدل يتم تعديل التكلفة التاريخية لفئة أو أكثر من فئات الأصول المؤهلة للتعديل وكذلك مجمع الإهلاك المتعلق بها، وذلك باستخدام معدل التعديل)، وبالتالى فإنه يجب مراعاة ما يلى:

-عند تعديل تكلفة الأصول المؤهلة للتعديل يجب ألا تزيد صافي التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتى يتم قياسها وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) المعدل "اضمحلال الأصول".

-أن يتم خصم أي فروق عملة ناتجة عن ترجمة رصيد أي دفعات مقدمة مسددة للمورد من فروق العملة التي سيتم رسملتها على الاصل وذلك في حالة فصل حساب الدفعات المقدمة عن حساب الالتزامات.

- ألا تزيد تكلفة الأصل المعدلة في ٢٠١٦/١١/٣ عن تكلفة الأصل في تاريخ الاقتناء مضاف اليها التغير في سعر الصرف بين تاريخ الاقتناء وتاريخ تحرير سعر الصرف (بمعني انه في ٢٠١٦/١١/٣ كانت التكلفة المعدلة على سعر الدولار يساوي ١٤,٦٥٥ جنيه وتاريخ الاقتناء لاحق وسعر الدولار يساوي ١٢,٦٥٥ جنيه يتم مراجعة فروق العملة التي تم رسملتها حتى لا تزيد عن الفرق بين (١٤,٦٥٥ - ١٢,٦٥٥).

- يتم الاهلاك علي العمر المتبقي للأصل.

الخيار الثانى: تغيير عرض ومعاملة فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية

وتهدف هذه المعالجة إلى عرض الفروق الناتجة من تحرير سعر الصرف بشكل منفصل عن نتيجة أعمال السنة مع عدم التأثير على إجمالي الدخل الشامل أو حقوق الملكية، حيث يسمح للمنشأة التى تأثرت نتائج أعمالها بصافى أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة تحرير سعر صرف العملات الأجنبية أن تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية (مراكز العملات الأجنبية) القائمة فى تاريخ تحرير سعر الصرف باستخدام سعر يمثل متوسط أسعار الإقفال الرسمية لبيع العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزى المصرى- خلال أسبوع-بين تاريخ تحرير سعر الصرف فى ٣ نوفمبر وحتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ (مقارنة بسعر الإقفال لصرف العملة الأجنبية فى اليوم السابق لتاريخ تحرير سعر الصرف)، مخصوما منها أى فروق عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة أصول مؤهلة للتعديل ، وذلك باعتبار أن هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحرير سعر الصرف. ويتم ادراج مبلغ فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية والتى تم عرضها فى بنود الدخل الشامل كما أوضحنا فى الفقرة السابقة فى الأرباح أو الخسائر المرحلة فى نفس الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة

بهذا الملحق. وعلى وجه التحديد تكون المعالجة قبل ويوم ويعد تعويم سعر الصرف كما يلى:

٢٠١٦/١١/٢	يتم ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية بسعر اليوم محدد بالملحق ومعالجة الفروق بقائمة الدخل (وفقا لمعيار ١٣)
٢٠١٦/١١/٣	يتم ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية وفقا لمتوسط أسعار الصرف المرفقة بالمعيار ويتم معالجة الفرق بين الأرصدة المترجمة يوم ١١/٢ والارصدة المترجمة يوم ١١/٣ في قائمة الدخل الشامل كبند منفصل بها ويرحل الي حساب الأرباح المرحلة في نفس الفترة بحقوق الملكية .وفقا لملحق أ (معيار ١٣)
من ٢٠١٦/١١/٣٠ حتي نهاية الفترة المالية	أي فروق ترجمة تعالج في قائمة الدخل وفقا لمعيار (١٣.)

يتم استبعاد أي حسابات تم معالجة فروق ترجمتها بالمعالجة الأولي كما يتم الالتزام بالتواريخ وأسعار العملات المرفقة بالملحق وفيما يلى بيان بأسعار البيع الرسمية لأهم العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزى المصرى و متوسطاتها عن هذه الفترة:

التاريخ /الفترة	سعر الصرف الرسمى (جنيه/دولار)
الفترة من أول يناير حتى منتصف مارس ٢٠١٦	٧ ,٧٤٠١
الفترة من منتصف مارس حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦	٨ ,٧٩٠٠
٣ نوفمبر ٢٠١٦	١٤ ,٦٥٥٠

الخيار الثالث: تعديل التكلفة الدفترية ومجمع الاهلاك للأصول المؤهلة للتعديل التى اختارت المنشاة تعديلها (معالجة التضخم)

على الرغم من إلغاء نموذج إعادة التقييم في معايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥، إلا أنه تم الاتفاق على الاستفادة من هذا النموذج بحيث يمكن تعديل تكلفة الأصول التي تأثرت قيمتها جوهرياً بسبب انخفاض قيمة الجنيه وتعويض الانخفاض في قيمة حقوق الملكية من خلال استخدام مؤشر يعتمد على التغير في سعر الصرف العملة بين أول السنة المالية وتاريخ تحرير سعر الصرف بعد استبعاد فروق التضخم عن الفترة، وذلك لتعديل قيم الأصول، وذلك من خلال السماح بمعالجة اختيارية، ولمرة واحدة فقط كما يلى:

- رصيد الأصول قبل ١ يناير ٢٠١٦ وحتي ٢٠١٦ منتصف مارس ٢٠١٦ يتم ضربها في معامل تعديل = ١,٦٧
- إضافات الأصول من منتصف مارس ٢٠١٦ حتي ٢نوفمبر٢٠١٦ يتم ضربها في معامل تعديل = ١,٤٨ .

ويجب مراعاة ألا يتم تعديل التكلفة ومجمع الاهلاك الخاص بها بمعامل التعديل الأصول الممولة بالتزامات قائمة بالعملة الأجنبية والتى اختارت المنشأة الاعتراف بفروق العملة الخاصة بهذه الالتزامات ضمن تكلفة تلك الأصول (طبقا للخيار الأول). ويمكن للمنشأة طبقاً لنموذج تعديل تكلفة الأصول أن تختار فئة أو أكثر من الأصول لتطبيق ذلك التعديل، ولكن إذا تم اختيار أصل ما لتعديل تكلفته، يجب تعديل تكلفة جميع الأصول التي تنتمي للفئة التي يتبع لها هذا الأصل .

وفى حالة قيام المنشأة عند الاعتراف الأولى بتكلفة الأصول المؤهلة المقتناة خلال الفترة أو الفترات السابقة باستخدام أسعار صرف تزيد عن أسعار الإقفال الرسمية المعلنة من البنك المركزى المصرى لبيع العملات الأجنبية فى ١ يناير ٢٠١٦ أو أسعار الإقفال اللاحقة، فى هذه الحالة يجب عليها أولا تعديل تكلفة هذه الأصول بأسعار الإقفال الرسمية قبل استخدام معامل التعديل أعلاه، لتعديل القيم الدفترية لهذه الأصول.

ويتم تطبيق جميع قواعد المحاسبة التي كانت مستخدمة في معايير المحاسبة المصرية قبل تعديلها فيما يخص نموذج إعادة التقييم على ناتج تعديل تكلفة الأصول من ناحية الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر حيث يتم إضافة فروق التعديل علي كل بند من بنود الأصول علي حدة حتي يتم اهلاكها علي العمر المتبقي لكل اصل، كما يتم ادراج قيمة الزيادة في صافي القيمة الدفترية للأصول في منفصل في قائمة الدخل الشامل الاخر ويتم عرضها في بند منفصل في حقوق الملكية تحت مسمي (ناتج تعديل تكلفة الأصول)، وتحويله إلى الأرباح أو الخسائر المرحلة فقط عندما يتحقق الناتج ببيع الأصل أو من خلال إهلاك أو استهلاك قيمته نتيجة الاستخدام وفقا للفرق بين مصروف الاهلاك بعد تعديل تكلفة الأصول ومصروف الاهلاك قبل تعديل تكلفة الأصول. مع مراعاة ألا تزيد صافى التكلفة المعدلة للأصل بعد خصم مجمع الاهلاك المعدل عن القيمة الاستردادية له وفقاً لمعيار المحاسبة المصري المعدل رقم(٣١) اضمحلال الأصول.

ويتم تعديل مجمع الإهلاك أو الاستهلاك للأصول التي تم تعديل تكلفتها باستخدام معامل التعديل .ويتم اتخاذ التكلفة المعدلة أساس لحساب مصروف الإهلاك أو الاستهلاك خلال الفترة التالية لتاريخ تحرير سعر الصرف.

وهناك أصول لن يتم تعديل تكلفتها وتشمل جميع الأصول ذات الطبيعة النقدية مثل حسابات العملاء والودائع بالبنوك، الأراضي والمباني والتى يمكن إضافة فروق العملة إليها إذا كانت ممولة بعملة أجنبية، والأصول الثابتة المؤجرة بنظام التأجير التمويلي للغير تمثل بصفة أساسية القيمة التعاقدية التي سيتم تحصيلها من المستأجر، الأصول البيولوجية مثل الثروة الحيوانية والزراعية، والأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع، بالاضافة الى المخزون.

وبالنسبه للأثر الضريبى فإنه يجب أن تعكس القوائم المالية الضرائب الجارية أو المؤجلة الناتجة عن الزيادة في قيم الأصول وفقاً لقانون الضرائب ومعيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ "ضرائب الدخل."

- الإفصاح

تشمل أهم بنود الإفصاح لبيان آثار تحرير سعر الصرف والتعديلات التي تمت باستخدام هذه المعالجات الاستثنائية وذلك كما يلى (وزارة الاستثمار ،٢٠١٧):

١-اذا اختارت المنشأة الخيار الأول فإنه يجب الإفصاح عن مبلغ فروق العملة الذى تم إضافته إلى تكلفة الأصول.
٢-إذا اختارت المنشأة الخيار الثانى فإنه يجب عليها أن:

- تفصح فى قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل عن مبلغ فروق العملة التى تم ادراجها ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة (قبل تأثير ضريبة الدخل)، وما تم ترحيله إلى الأرباح والخسائر خلال نفس الفترة، هذا بالإضافة الى الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة بها.
- أن تفصح فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن أثر تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة على النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح.

٣-إذا اختارت المنشأة الخيار الثالث يجب عليها أن تفصح عن:

- القيم الدفترية لكل فئة من مجموعات الأصول كما لو ظلت هذه الفئة مدرجة بالقوائم المالية وفقا لنموذج التكلفة التاريخية.
- أن القوائم المالية تم تعديلها وأنه نتيجة لتحرير اسعار صرف العملات الأجنبية فقد تم تعديل قيم بعض بنود الأصول باستخدام معامل التعديل المحدد.
- اجمالى ناتج تعديل تكلفة الأصول الذى تم إدراجه ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة (قبل تأثير الضريبة)، مع توضيح الحركة خلال الفترة بالإضافة إلى الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة به.
- الإفتراضات الأساسية التى تم استخدامها لتقدير القيمة الاستردادية لفئات الأصول التى تم تعديلها، وما إذا تم تخفيض قيم تلك التعديلات التى تمت على التكلفة التاريخية نتيجة زيادة التكلفة المعدلة للأصل عن القيمة الاستردادية له.

ثالثاً- الدراسة الميدانية: أثر إضافة المحلق رقم (أ) على عناصر القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية:

اختار الباحثان شركتين من الشركات القابضة الكبرى إحداهما تنتمى لقطاع الأعمال العام وهى شركة مصر للألومنيوم، والأخرى شركة جى بى أوتو، لتوضيح أثر تعويم سعر الصرف للجنيه على العناصر الأساسية للقوائم المالية لهذه الشركات وما إذا كان التعديل الذى أجرته الهيئة العامة للرقابة المالية من تعديل لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل قد أحدث التوازن المطلوب، والشركتان مقيدتان فى سوق الأوراق المالية المصرية:[٢]

١- شركة مصر للألومنيوم

تأسست شركة مصر للألومنيوم فى ٢ يوليو ١٩٧٦ بموجب قرار السيد وزير الصناعة رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٧٦ فى ظل أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والذى حل محله قانون هيئة القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والذى حل محله قانون الشركات القابضة والشركات التابعة رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. وهى شركة مساهمة تابعة لشركة الصناعات المعدنية التى تمتلك ٨٩,٩٧ % من رأس المال المدفوع والباقى اكتتاب عام والشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية جدول (١).

---

[٢] القوئم المالية محل الدراسة مستخرجة من المواقع الالكترونية للشركات.

والغرض من الشركة هو: انتاج وتصنيع وتسويق وتوزيع معدن الأولومنيوم وخاماته ومستلزماته وسبائكه ومشتقاته فى الداخل والخارج وما يستتبع ذلك من عمليات أو أنشطة أخرى لازمة لهذا الغرض أو متعلقة به استيرادا أو تصديرا.

أهم السياسات المحاسبية المتبعة:

أ- أسس إعداد القوائم المالية: أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية طبقا للنظام المحاسبى الموحد الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقرار الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٠٠١ وكذا معايير المحاسبة المصرية وكذلك فى ضوء القوانين ذات العلاقة. وتم اعداد القوائم المالية وفقا لأساس الاستحقاق إلا قائمة التدفقات النقدية فقد تم اعدادها وفقا للأساس النقدى.

ب- ترجمة العملات الأجنبية: تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصرى ويتم اثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية لدى البنك المركزى المصرى للنقد الأجنبى فى بداية كل شهر وفى تاريخ اعداد المراكز المالية الربع سنوية وفى تاريخ الميزانية يتم اعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية بسعر الشراء وفقا لأسعار الصرف المعلنة فى ذلك التاريخ وتم ادراج فروق العملة الناتجة عن المعاملات للبنود ذات الطبيعة النقدية فى ٢٠١٧/١١/٣ نتيجة تحرير سعر الصرف فى "قائمة الدخل الشامل الآخر" وتم ترحيلها إلى حساب الأرباح المرحلة "طبقا للخيار الثانى" من قرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ والسابق الاشارة اليه، أما باقى فروق العملة قبل أو بعد تاريخ تحرير سعر الصرف بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ فقد تم ادراجها فى قائمة الدخل.

(أ): الأثر على قائمة الدخل الشامل:

قائمة الدخل الشامل الآخر عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
أرباح فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات العلاقة	(٦٧٢٣٤٤١١٨)
يخصم: المحول منها إلى الأرباح المرحلة خلال نفس الفترة (طبقا للخيار الثانى)	٦٧٢٣٤٤١١٨
مجموع (صافى) الدخل الشامل الآخر عن السنة	٠
اجمالى الدخل الشامل عن السنة	٨٩٤٠١٧٠٥١

ملاحظة: وردت بنود أخرى ضمن مكونات الدخل الشامل الآخر وهى: الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، تغطية التدفق النقدى، الأرباح (الخسائر) الاكتورايه من نظم المزايا المحددة للمعاشات، نصيب المنشأة من الدخل الشامل الآخر فى الشركات الشقيقة، ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخرى ولكن لم تذكر أرصدة لها.

(ب): الأثر على قائمة التدفقات النقدية:

أظهرت قائمة التدفقات النقدية المباشرة لنفس الفترة أثر التغير فى أسعار الصرف على النقدية بميلغ ٤٩٧٩٤٨٦٧٣ لعام ٢٠١٧ مقارنة بمبلغ ٣٠٩١١٣٢٣ لعام ٢٠١٦

وأفصحت الشركة عن تطبيق الخيار الثانى من قرار وزير الاستثمار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ كما ورد بالملحق رقم (أ) كما يلى:

"تم الاعتراف بفروق العملة الناتجة عن التعاملات البنود ذات الطبيعة النقدية ضمن بنود الدخل الشامل بدلا من قائمة الدخل" كما تمت الاشارة فى الإيضاح رقم (١٦) والخاص بالأدوات المالية وادارة المخاطر المتعلقة بها رقم (د) أن خطر العملات الأجنبية يتمثل فى التغيرات فى أسعار صرف العملات والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الجنبية وطبقا لسياسة الشركة فى العامين الأخيرين فإنها لا تحصل على قروض بالعملات الأجنبية وقد سبق للشركة الحصول على قروض منذ عدة سنوات وقد تم سدادها بالكامل.

ويمكن التعليق على ما سبق بأن الشركة اختارت الخيار الثانى فقط دون الأول أو الثالث. ويمكن تبرير عدم اختيار المعالجة وفقا للخيار الأول نظرا لعدم وجود أصول ممولة بالتزامات قائمة بعملة أجنبية وبالتالى فلا مجال لتطبيقه، أما بالنسبه للخيار الثالث فكان بامكانية الشركة تطبيقه بتعديل التكلفة الدفترية ومجمع الاهلاك للأصول المؤهلة للتعديل ولكن ذلك لم يحدث حيث أشارت الشركة فى الايضاح رقم (١) الى القيمة الدفترية واهلاك الأصول فقط دون الاشارة الى قيمة التعديل أو معامل التعديل، كما أنه لوحظ عدم وجود بند "ناتج تعديل تكلفة أصول" ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بقائمة الدخل الشامل عن الفترة.

وكما يتضح من العرض السابق فإن الشركة تحولت من تكبد الخسارة الى تحقيق الأرباح نتيجة تطبيق الخيار الثانى الوراد بالملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣)

المعدل مما يؤكد أنه أمكن التخفيف من الآثار السلبية لتحرير سعر الصرف وبالتالى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل:

"يوجد أثر ذات دلالة معنوية بين تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية والقوائم المالية فى ضوء ملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة الدولى رقم (١٣) المعدل لسنة ٢٠١٧".

٢-شركة جى بى أوتو

تأسست شركة جى بى أوتو شركة مساهمة مصرية فى ١٥ يوليو ١٩٩٩ تحت اسم جى بى كابيتال للتجارة والتأجير التمويلى طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٣٤٢٢ القاهرة.

تقوم الشركة وشركاتها التابعة بتجارة وتوزيع وتسويق جميع وسائل النقل بما فى ذلك النقل الثقيل والنصف نقل وسيا رات الركوب والأتوبيسات والمينى باص والميكروباص والجرارات الزراعية والأوناش والآلات الميكانيكية ومعدات إنهاء وتحريك التربة والموتورات بمختلف أشكالها وأنواعها المصنعة محلياً والمستوردة الجديدة والمستعملة والاتجار فى قطع غيارما ولوازمها المصنعة محلياً والمستوردة والاتجار فى إطارات وسائل النقل والمعدات بجميع أنواعها المصنعة محليا والمستوردة والتصدير وبيع المنتجات والبضائع المستوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل والتأجير التمويلى والتمويل متنامي الصغر والاتجار فى جميع البضائع بما فى ذلك وسائل النقل الخويف وبيعها بالتقسيط و تقديم خدمات التخصيم والخدمات المالية الغير مصرية ويقصد بخدمات التخصيم شراء الحقوق المالية الحالية والآجلة من بائعي السلع والخدمات وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أعدت القوائم المالية الدورية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ والمعمول به إعتباراً من أول يناير ٢٠١٦ والقوانين ذات العلاقة.

كما تقوم اداره الشركه بتطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصه للتعامل مع الاثار المترتبه على تحرير أسعار الصرف والوارده بملحق (أ) لمعيار المحاسبه المصرى رقم (١٣) المعدل لسنة ٢٠١٧ آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الاجنبية"، حيث تم تعديل كلا من التكلفة ومجمع الإهلاك لبعض فئات الأصول الثابته بإستخدام معاملات التعديل الوارده بالملحق.

٢-عملة التعامل والعرض: العملة المستخدمة فى عرض القوائم المالية المجمعة هي الجنية المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة .

(أ): الأثر على قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٧:

جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٧	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦
صافى ربح الفترة بعد ضرائب الدخل	(١٦٣٧٥٢)	١٤١٢٢
بنود الدخل الشامل الآخر		
فروق ترجمة العمليات الأجنبية (الخيار الأول)	٩٦٩١٠	٢٠٢١٦٧
ناتج تعديل تكلفة الأصول (الخيار الثانى)	(٧٩٦٢٨)	-
مجموع بنود الدخل الشامل الآخر عن الفترة قبل ضريبة الدخل	١٧٢٨٢	٢٠٢١٦٧

(ب): الأثر على قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن نفس الفترة المالية:

ظهر بهده القائمة أثر التغير فى أسعار الصرف على النقدية وما فى حكمها المحتفظ بها بمبلغ ٤٩٨٣٣٠٠٠ عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٧ مقارنة بمبلغ ١٧١٠١٧٠٠٠ عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦. وسنعرض فيما يلى الأثر على كل من: تكاليف التمويل وضرائب الدخل والبنود التى يعترف بها خارج الأرباح والخسائر، وتعديل التكلفة للأصول الثابتة بمعامل التعديل ومجمع الاهلاك لها.

- تكاليف التمويل : فروق إعادة تقييم عملات أجنبية ١٠٤٤٨٢٠٠٠ للفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٧ مقارنة بمبلغ ٦١١٣٤٠٠٠ للفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٦.
- ضرائب الدخل: ظهر ضمن بند الأصول والاللتزامات الضريبية المؤجلة ناتج تعديل تكلفة الأصول وخسائر فروق العملة بالاضافة الى الخسائر المرحلة والانخفاض فى المخزون ومخصص الضمان وسنكتفى بعرض ناتج تعديل تكلفة الأصول وخسائر فروق العملة موضوع البحث وذلك كما يلى:

	أصول ثابتة وغير ملموسة	ناتج تعديل تكلفة الأصول	خسائر فروق العملة	٣١ مارس ٢٠١٧	٣١ مارس ٢٠١٦
أصول ضريبية مؤجلة					
الرصيد فى ١ يناير	١١٠٠٠	-	١٢١٩٩٨	١٥٩٣٥٥	٤٠٦٤٠
المحمل على قائمة الدخل	-	-	(٤٣٢٢٦)	٤١٦٦٧	١١٨٧١٥
الرصيد فى نهاية الفترة/العام	١١٠٠٠	-	٧٨٧٧٢	٢٠١٠٢٢	١٥٩٣٥٥
الالتزامات الضريبية المؤجلة					
الرصيد فى ١ يناير	(١٠٣٢٢٦)	(٦١١٦٣)	-	(١٦٤٣٨٩)	(٨٢٩٢٦)
المحمل على قائمة الدخل	(١٤٧٣٥)	-	-	(١٤٧٣٥)	(٢٠٣٠٠)
الرصيد فى نهاية الفترة /العام	(١١٧٩٦١)	(٤٣٣٩١)	-	(١٦١٣٥٢)	(١٦٤٣٨٩)
صافى الالتزامات الضريبية	(١١٧٩٥٠)	(٤٣٣٩١)	٧٨٧٧٢	٣٩٦٧٠	(٥٠٣٤)
الصافى					
الرصيد فى ١ يناير	(١٠٣٢١٥)	(٦١١٦٣)	١٢١٩٩٨	(٥٠٣٤)	(٤٢٢٨٦)
المحمل على قائمة الدخل	(١٤٧٣٥)	-	(٤٣٢٢٦)	٢٦٩٣٢	٩٨٤١٥
المحمل على قائمة الدخل الشامل	-	١٧٧٧٢	-	١٧٧٧٢	(٦١١٦٣)
الرصيد فى نهاية الفترة/العام	(١١٧٩٥٠)	(٤٣٣٩١)	٧٨٧٧٢	٣٩٦٧٠	(٥٠٣٤)

- البنود التى يعترف بها خارج الأرباح والخسائر

	٣١ مارس ٢٠١٧			٣١ مارس ٢٠١٦		
	قبل الضريبة	الضريبة	بعد الضريبة	قبل الضريبة	الضريبة	بعد الضريبة
فروق ترجمة العملات الأجنبية	٩٦٩١٠	-	٩٦٩١٠	٢٠٢١٦٧	-	٢٠٢١٦٧
ناتج تعديل تكلفة الأصول	(٧٩٦٢٨)	١٧٧٧٢	(٦١٨٥٦)	-	-	-
	١٧٢٨٢	١٧٧٧٢	٣٥٠٥٤	٢٠٢١٦٧	-	٢٠٢١٦٧

تمت الاشارة الى الأراضى والمبانى والآلات والمعدات وسائل النقل والانتقال والحاسب الآلى تجهيزات مكتبية وأثاث وتحسينات في أماكن مستأجرة ومشروعات تحت التنفيذ وسنكتفى بعرض المعالجة الخاصة بالخيار الثالث للأراضى والمبانى واللآلات والمعدات.

أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ

	أراضى ومبانى	آلات ومعدات
التكلفة		
التكلفة فى ١ يناير ٢٠١٦	٢٣٦.٢٥٤	٧٢٩١٣٧
إعادة تبويب بعض بنود الأصول الثابتة	-	(١٨٨)
الإضافات خلال العام	١.٧٠.٢٢	١٤٤٩٦٧
المحول من مشروعات تحت التنفيذ إلى الأول الثابتة والأصول غير الملموسة	١٩٥٠٥٣	٤٩٣٧٦
المحول من أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع	٣١٤٧٥٩	-
الاستبعادات خلال العام	(٢١٠٨٥٢)	(٢٨٨٠٨)
فروق تعديل التكلفة بمعامل التعديل	-	٣٥٥٨٦١
أثر التغيرات فى أسعار الصرف	٢٣٦٧٧٢	٢٤٠٨٨
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣٩٦٦٠٠٨	١٢٧٤٤٣٣
التكلفة فى ١ يناير ٢٠١٧	٣٩٦٦٠٠٨	١٢٧٤٤٣٣
إعادة تبويب بعض بنود الأصول الثابتة	(٥٣٠)	٤٣٠٣
الإضافات خلال الفترة	٣٩٩٢٢٧	٧١٠٢٠
المحول من مشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة	-	-
الاستبعادات خلال الفترة	(١٣٢٩١٠)	(٧٩٩٥)
فرق تعديل التكلفة بمعدل التعديل	-	(٨٥٩٢٧)
أثر التغيرات فى أسعار الصرف	(١٨٧١)	(١٩٧)
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٧	٤٢٢٩٩٢٤	١٢٥٥٦٣٧
مجمع الاهلاك وخسائر الاضمحلال		
مجمع الاهلاك فى ١ يناير ٢٠١٦	١٣٧٨٩٠	٢٦٢٤٠٨
اهلاك العام	٤٨٨٤٧	٦٩٣٩٥
المحول من أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع	١٦١٥	٠
الاستبعادات خلال العام	(٣٧٥٥)	(١٢٨٩٩)
فرق تعديل مجمع الاهلاك بمعامل التعديل	-	١٦٤٩٨٦
الانخفاض فى قيمة الأصول الثابتة خلال العام	-	-
أثر التغيرات فى أسعار الصرف	١٣٤٢٠	٥٤٠١
مجمع الاهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٩٨٠١٧	٤٨٩٢٩١
مجمع الاهلاك فى ١ يناير ٢٠١٧	١٩٨٠١٧	٤٨٩٢٩١
اعادة تبويب بعض بنود مجمع الاهلاك	-	١٠٧٥
اهلاك الفترة	١٤٧٥٢	٢٦٩٧٣
الاستبعادات خلال الفترة	(١٣٩٠)	(٢٣٩٨)
فرق تعديل مجمع الاهلاك بمعامل التعديل	-	(١٩٧٨٥)
أثر التغيرات فى أسعار الصرف	(٥٥)	٥

مجمع الاهلاك فى ٣١ مارس ٢٠١٧	٢١١٣٢٤	٤٩٥١٦١
صافى القيمة الدفترية		
صافى القيمة الدفترية فى ١ يناير ٢٠١٦	٢٢٢٢٣٦٤	٤٦٦٧٢٩
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣٧٦٧٩٩١	٧٨٥١٤٢
صافى القيمة الدفترية فى ٣١ مارس ٢٠١٦	٤٠١٨٦٠٠	٧٦٠٤٧٦

- الاحتياطيات الأخرى

	احتياطى ناتج ترجمة العملات الأجنبية
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٧	١٢٣٥٥١١
ناتج ترجمة العمليات الأجنبية	٥٤١٣٣
صافى ناتج تعديل تكلفة الأصول بعد الأثر الضريبى	-
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٧	١٢٨٩٦٤٤

- المخصصات

	مطالبات قانونية
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٧	٢٢٧٤
تدعيم المخصصات خلال الفترة	-
استخدام المخصصات خلال الفترة	(٨٦)
أثر التغيرات فى أسعار الصرف	-
الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٧	٢١٨٨
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٦	٥١٤٧
تدعيم المخصصات خلال الفترة	٥٢٠
استخدام المخصصات خلال الفترة	(٣٣٢٧)
مخصصات انتفى الغرض منها	(٢٣)
أثر التغيرات فى أسعار الصرف	٢
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢٢٧٤

ادارة المخاطر المالية:

١-عناصر المخاطر المالية

تتعرض المجموعة نتيجة لأنشطتها المعتادة إلى مخاطر مالية متنوعة، وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق وتهدف إدارة المجموعة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالى للمجموعة، ومنها مخاطر أسعار العملات الأجنبية

حيث تتعرض المجموعة لمخاطر التغيرات فى أسعار الصرف نتيجة أنشطتها المختلوة وبصوة رئيسية الدولار الأمريكى واليورو. وينتج خطر أسعار العملات الأجنبية من التعاملات التجارية المستقبلية والأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية القائمة فى تاريخ الميزانية المجمعة وكذلك صافي الاستثمارات فى كيان أجنبى.

أهم السياسات المحاسبية المتعلقة بالعملات الأجنبية:

١- المعاملات بالعملات الأجنبية: يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بشركات المجموعة بسعر الصرف فى تواريخ المعاملات.

-يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف فى تاريخ القوائم المالية، ويتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة، ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف فى تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة فى الأرباح أو الخسائر وباستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخرما يلى:

-الاستثمارات المتاحة للبيع فى أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب روق العملة بنود الدخل الشامل الأخر الي الأرباح أو الخسائر.)

-الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافى الاستثمار فى نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

-أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢- العمليات الأجنبية

- يتم ترجمة الأصول والالتزامات بالإضافة إلى الشهرة والتسويات عند الاقتناء بسعر الصرف فى تاريخ القوائم المالية ويتم ترجمة الإيرادات والمصروفات للنشاط الاجنبي بسعر الصرف في تاريخ المعاملات.
- يتم الاعتراف بفروق ترجمة العملات الأجنبية في بنود الدخل الشامل الآخر والرصيد المجمع ضمن احتياطي فروق ترجمة فيما عدا فروق ترجمة العملات الأجنبية التي يتم توزيعها على الحقوق غير المسيطرة.

- عند استبعاد الكيان الأجنبي بصورة كلية أو جزئية مثل قد السيطرة أو النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة ان مبلغ فروق العملة المتراكم ضمن احتياطي فروق الترجمة والمتعلق بذلك الكيان يجب أن يعاد تبويبه للأرباح أو الخسائر كجزء من أرباح وخسائر الاستبعاد.
- وفي حالة استبعاد المجموعة جزء من حصتها فى شركة تابعة مع بقاء السيطرة يجب إعادة الحصة الجزئية من مبلغ فروق العملة المتراكم لأصحاب الحقوق غير المسيطرة.
- و في حالة استبعاد المجموعة لجزء فقط من الشركات الشقيقة أو المشروعات المشتركة مع بقاء النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة يجب إعادة تبويب الحصة الجزئية إلى الأرباح أو الخسائر.

٣- العمليات غير المستمرة

العمليات غير المستمرة جزء من عمليات المجموعة، والتي يمكن تمييز عملياتها وتدفقاتها النقدية عن باقي المجموعة.

- يتحقق تبويب العملية غير المستمرة عند الاستبعاد او عند استيفاء العملية لمتطلبات تصنيفها كمحتفظ بها بغرض البيع ايهما أقرب.
- عندما يتم تبويب العملية كعمليات غير مستمرة، يتم تعديل أرقام المقارنة بالأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر كما لو كانت العملية قد تم استبعادها من بداية فترة المقارنة.

الأصول الثابتة

١-الاعتراف و لقياس

- يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإملاك ومجمع خسائر الإضمحلال. واذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.

-يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

-تم تطبيق نموذج التكلفة المعدله -حيث تم تعديل التكلفة ومجمع الاملاك لبعض فئات الأصول الثابته (الآلات والمعدات، وسائل النقل والانتقال، الأثاث ومعدات المكاتب، العدد

والأدوات) بإستخدام معاملات التعديل الوارده بالملحق(أ) لمعيار المحاسبه المصرى رقم (١٣)، ويتم الإعتراف بقيمة الزيادة في صافى الأصول الثابتة المؤملة للتعديل ضمن بنود الدخل الشامل الأخر ويتم عرضها في بند مستقل في حقوق الملكية تحت مسمى ناتج تعديل تكلفة الأصول ، ويتم تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفه الأصول الى الأرباح أو الخسائر المرحلة في حالة الاستغناء عن أو التخلص من الأصل المؤهل للتعديل أو نتيجه للاستخدام (فرق الاهلاك الناتج عن تطبيق المعالجه المحاسبية الخاصة).

وكما يتضح من العرض السابق فإن أرباح الشركة انخفضت من ٢٠٢١٦٧ الى ١٧٢٨٢ نتيجة تطبيق الخيار الأول والثانى الوراد بالملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل مما يؤكد أنه يوجد أثر لتحرير سعر صرف العملات الأجنبية وعناصر القوائم المالية مع تباين هذا الأثر ففى حين تحولت الشركة الأولى من تكبد الخسائر الى تحقيق الأرباح كما أوضحنا مسبقا، فإن أرباح هذه الشركة الثانية قد انخفضت. وبالتالى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل:

"يوجد أثر ذات دلالة معنوية بين تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية والقوائم المالية فى ضوء ملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة الدولى رقم (١٣) المعدل لسنة ٢٠١٧".

الخلاصة

تضمن هذا البحث دراسة لآثار التعويم فى سعر صرف الجنيه المصرى فى مقابل العملات الأجنبية على عناصر التقارير المالية للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية بعد قرار تعويم الجنيه المصرى فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦، وما ترتب عليه من قيام لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين بدراسة الآثار المترتبة على ذلك القرار نتيجة ارتباك نتائج الأعمال للفترة المالية التى يقع ضمنها تاريخ سعر الصرف وإضافة الملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل وفقا لقرار وزيرة الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧. وقد حدد هذا المحلق معالجة محاسبية اختيارية تقوم الشركات بتطبيقها لمرة واحدة فقط.

وقد تبين من الدراسة الميدانية وجود آثار ايجابية للشركات التى طبقت المعالجات الواردة بالملحق المشار اليه مع اختلاف مستوى التطبيق من شركة لأخرى مما

يستوجب توخى الحذر عند اجراء المقارنات بين هذه الشركات عن الفترة المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٧ والتعامل مع عناصر القوائم المالية للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرى.

النتائج والتوصيات:

أولا- النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها كالتالي:

١- تأثرت عناصر القوائم المالية للشركات المدرجة بدرجة كبيرة نتيجة تحرير سعر الصرف أو ما يعرف بتعويم الجنيه .

٢- يتخلف تأثير تعويم سعر الصرف للجنيه المصرى من قطاع لآخر حيث جاء قطاع الأسمنت والأغذية على قمة القطاعات الخاسرة بينما جاء القطاع العقارى والبتروكيماويات على قمة القطاعات الرابحة.

٣- أحدث إضافة الملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل أثرا كبيرا فى التخفيف من الآثار السلبية لقرار التعويم.

ثانيًا - التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحثان بما يلي:

١- ضرورة أن تأخذ الجهات المعنية بالتعامل مع القوائم المالية فى الاعتبار ما ترتب على تعويم سعر الصرف للجنيه المصرى من آثار، واعتبار الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التطبيق استثنائية ومؤقتة.

٢- يجب متابعة الآثار المترتبة على تطبيق ما ورد بملحق المعيار رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل خصوصا اذا ارتفع سعر الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية مرة أخرى واتخاذ الاجراءات التصحيحية فى هذه الحالة.

٣- يجب الأخذ بعين الاعتبار الحيطة والحذر عند مقارنة نتائج أعمال الشركات ومراكزها المالية حيث ان المعالجات الثلاث الأساسية الواردة بالملحق رقم (أ) اختيارية ويمكن تطبيقها جزئيا أو كليا ما يعنى عدم قابليتها للمقارنة.

٤- يمكن معالجة الفروق المؤقتة الناتجة عن تطبيق ملحق المعيار المصرى رقم (١٣) كأصول والتزامات مؤجلة فى قائمة المركز المالى كما يحدث بالنسبة لأثر الفروق الضريبية المؤقتة وأثرها على قيمة الضريبة المؤجلة.

المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربى 2004

2- نشرة لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، آثار تحرير سعر الصرف، يناير 2017

3- الهيئة العامة للرقابة المالية، معيار المحاسبة المصرى رقم (13) المعدل لسنة 2015.

4- وزارة الاستثمار، القرار الوزارى رقم (16) لسنة 2017.

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

1- **Aggarwal, R., & J. T. Harper. (2010). Foreign exchange exposure of "domestic" corporations. *Journal of International Money and Finance, 29*(8), 1619-1636. https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2010.05.003.**

2- **Asian currency unit. *Asia Pacific Management Review, 21*(3), 135-141. https://doi.org/10.1016/j.apmrv.2016.01.003.**

3- **Bogićević, J. (2013) Računovodstvene implikacije prevođenja i hedžinga transakcija u stranoj valuti, Ekonomski horizonti, 15, 2, pp. 133-148.**

4- **Bogićević, Jasmina, Ljiljana Dmitrović-Šaponja, and Marija Pantelić. "Foreign exchange transaction exposure of enterprises in Serbia." *Economic Annals*61.209 (2016): 161-177.**

5- **Chen, J. H., & I. H.Kuo. (2016). The study of exchange rate variability and pressures for**

6- **Choi, F., & Meek G. (2008). International Accounting. Pearson Education Inc., New Jersey.**

7- **Dhanani, A. (2003). Foreign exchange risk management: a case study in the mining industry. The British Accounting Review, 35, pp. 35-63.**

8- **Exchange Risk: A Study on Advanced Chemical Industries (ACI) in Bangladesh.**

9- **Hoyle, J., Schaefer, T., & Doupnik, T. (2004). Advanced Accounting. New York: McGraw-Hill/ Irwin.**

10- Hsiao, C. M. (2017). The Foreign Exchange Exposures and Enterprise Risk Management:

11- IFRS (2012). IAS 21-The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates, Retrieved from: http:// www.ifrs.org/documents/ias21.pdf

12- *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences,* 4(2), 57-66. https://doi.org/10.11648/j.ijefm.20160402.14.

13- Jahan, N. (2016). Measuring Efficiency of Using Currency Derivatives to Hedge Foreign

14- Morelli, D. (2007). Beta, size, book-to-market equity and returns: A study based on UK data. Journal of Multinational Financial Management, 17(3), 257-272. DOI: https://doi.org/10.1016/j.mulfin.2006.12.003.

15- Nieh, C. C., & H. F., Cho. (2017). The Effect of Exchange Rate Volatility on Stock Return in

16- Nieh, C. C., & H. F., Cho. (2017). The Effect of Exchange Rate Volatility on Stock Return in Taiwan Around Abenomics. *Asian Economic and Financial Review, 7*(4), 368.https://doi.org/10.18488/journal.aefr/2017.7.4/102.4.368.38

17- Nobes, C., & Parker, R. (2010). Comparative International Accounting. Pearson Education Limited.

18- Salifu, Z, K. A. Osei, & C. K. D. Adjasi, (2007). Foreign exchange risk exposure of listed companies in Ghana. *The Journal of Risk Finance, 8*(4), 380-393. https://dx.doi.org/10.1108/15265940710777324.

19- Taiwan Around Abenomics. *Asian Economic and Financial Review, 7*(4), 368-380. https://doi.org/10.18488/journal.aefr/2017.7.4/102.4.368.380.

20- Walton, P., Haller, B, & Raffournier, B (2003). International Accounting. Thomson Learning, London.